

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعٍ﴾ [المعارج: ١]

القراءات: «سأل» قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بإبدال الهمزة ألفاً، وقرأ الباقون

بالهمز .

التوجيه: قال الرازي: اعلم أن قوله تعالى «سأل» فيه قراءتان، منهم من قرأه بالهمزة، ومنهم من قرأه بغير همزة، فعلى القراءة الأولى، فلها ثلاثة أوجه: الأول- أن النضر بن الحارث لما قال فيها يحكيه القرآن ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمِّطْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنْ أَسْمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفك: ٣٢]، فأنزل الله هذه الآية ومعنى قوله «سأل سائل» أي: دعا داع (بعذابٍ واقع) من قولك: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَكَهَّةٍ ءَامِينَةٍ﴾، قال ابن الأنباري: وعلى هذا القول تقدير الباء الإسقاط. وتأويل الآية: سأل سائل عذاباً واقعاً فأكد بالباء كقوله تعالى ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [يونس: ٢٥] وقال صاحب الكشاف لما كان «سأل» معناه ههنا دعا لا جرم عُدِّي تعديته كأنه قال دعا داع بعذاب من الله.

الثاني- قال الحسن وقتادة لما بعث الله محمداً وخوف المشركين بالعذاب قال المشركون بعضهم لبعض سلوا محمداً لمن هذا العذاب وبمن يقع فأخبره الله عنه بقوله «سأل سائل بعذاب واقع». وقال ابن الأنباري والتأويل على هذا القول «سأل سائل» عن عذاب والباء بمعنى عن كقوله:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ

وقال تعالى ﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] قال صاحب الكشاف «تسأل» على

هذا الوجه في تقدير: عنى واهتمَّ كأنه قيل: اهتم مهتم بعذاب واقع.

الثالث- قال بعضهم هذا السائل هو رسول الله استعجل بعذاب الكافرين فبين الله أن هذا العذاب واقع بهم فلا دافع له.

قالوا والذي يدل على صحة هذا التأويل قوله في آخر الآية ﴿ فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴾ [المعارج: ٥] وهذا يدل على أن ذلك السائل هو الذي أمره بالصبر الجميل.

أما القراءة الثانية وهي «سال» بغير همز فلها وجهان: أحدهما- أنه أراد «سأل» بالهمزة فخفف وقلب قال الشاعر:

سَأَلَتْ قَرِيْشٌ رَسُوْلَ اللهِ فَاحْشَةَ ضَلَّتْ هُدَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصَبِّ

والوجه الثاني- أن يكون ذلك من السيلان ويؤيده قراءة ابن عباس «سال سيل» والسيل مصدر في معنى السائل كالغور بمعنى الغائر. والمعنى اندفع واد بعذاب. وهذا قول زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن زيد قالوا سال واد من أودية جهنم «بعذاب واقع» أما «سائل» فقد اتفقوا على أنه لا يجوز فيه غير الهمز لأنه إن كان من سأل المهموز فهو بالهمز وإن لم يكن من المهموز كان بالهمز أيضاً نحو قائل وخائف إلا أنك إن شئت خففت الهمزة فجعلتها بين بين.

وقال الزمخشري: ضمن «سأل» معنى دعا، فعدي تعديته، كأنه قيل: دعا داع «بعذاب واقع» من قولك: دعا بهذا إذا استدعاه وطلبه ومنه قوله تعالى ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ ﴾ [الرحمن: ٥٥] وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: هو النضر بن الحارث: قال إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم وقيل: هو رسول الله صلى الله عليه وسلم استعجل بعذاب للكافرين. وقرئ: سال سائل، وهو على وجهين: إما أن يكون من السؤال وهي لغة قريش، ويقولون: سلت تسال، وهما يتسايلان وأن يكون من السيلان. ويؤيده قراءة ابن عباس: سال سيل، والسيل: مصدر في معنى السائل، كالغور بمعنى الغائر- والمعنى: اندفع عليهم وادي عذاب فذهب بهم وأهلكهم وعن قتادة: سأل سائل عن عذاب الله على من ينزل ويمن يقع؟ فنزلت ، وسأل على هذا

الوجه مضمن معنى: عنى واهتم فإن قلت: بم يتصل قوله «للكافرين»؟ قلت: هو على القول الأول متصل بعذاب صفة له، أي: بعذاب واقع كائن للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذاب واقع. أو بواقع، أي: بعذاب نازل لأجلهم، وعلى الثاني: هو كلام مبتدأ جواب للسائل، أي: هو للكافرين. وإن قلت فقوله «من الله» بم يتصل؟ قلت: يتصل بواقع، أي واقع من عنده أو بدافع، بمعنى: ليس له دافع من جهته إذا جاء وقته

وقال الألويسي: وفي الكشف هو من السؤال وهو لغة قريش يقولون: سلت تسال وهما يتسايلان وأراد أنه من السؤال المهموز معنى لا اشتقاقاً بدليل وهما يتسايلان وفيه دلالة على أنه أجوف وليس من تخفيف الهمزة في شيء وقيل: السؤال بالواو الصريحة مع ضم السين وكسرها وقوله يتسايلان صوابه يتساولان فتكون ألفه منقلبة عن واو كما في قال وخاف وهو الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة وذكر فيها أن أبا عثمان حكى عن أبي زيد أنه سمع من العرب من يقول هما يتساولان ثم إن في دعوى كون سلت تسال لغة قريش تردداً والظاهر خلاف ذلك وأنشدوا لورود سال قول حسان يهجو هذيلًا لما سألوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يبيح لهم الزنا:

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب

وقول آخر:

سالتاني الطلاق أن رأتاني قل لما لي قد جئتماني بنكر

وجوز أن يكون سال من السيلان وأيد بقراءة ابن عباس «سال سيل» فقد قال ابن جني: السيل هاهنا الماء السائل وأصله المصدر من قولك سال الماء سيلاً إلا أنه أوقع على الفاعل كما في قوله تعالى: «إن أصبح ماؤكم غوراً» أي غائراً وقد تسومح في التعبير عن ذلك بالوادي فقيل: المعنى اندفع واد بعذاب واقع، والتعبير بالماضي قيل: للدلالة على تحقيق وقوع العذاب إما في الدنيا وهو عذاب يوم بدر وقد قتل يومئذ النصر وأبو جهل

وإما في الآخرة وهو عذاب النار وعن زيد بن ثابت أن سائلاً اسم وادٍ في جهنم وأخرج ابن المنذر وعبد بن حميد عن ابن عباس ما يحتمله.

وقال ابن جرير: اختلف القراء في قراءة قوله «سأل سائل» فقرأته عامة قراء الكوفة والبصرة «سأل سائل» بهمز سأل سائل بمعنى سأل سائل من الكفار عن عذاب الله بمن هو واقع وقرأ ذلك بعض قراء المدينة «سال سائل» ولم يهزم سأل ووجهه إلى أنه فعل من السيل والذي هو أولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأه بالهمز لإجماع الحجة من القراء على ذلك وأن عامة أهل التأويل من السلف بمعنى الهمز تأولوه.

قلت: القراءتان متواترتان، وقد ذكرنا وجوههما عن الرازي، **وقال أبو حيان:** وقرأ الجمهور: «سأل» بالهمزة أي دعا داع من قولهم: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه فالباء على أصلها وقيل: المعنى بحث باحث واستفهم قيل فالباء بمعنى عن وقرأ نافع وابن عامر: سال بألف فيجوز أن يكون على لغة من قال: سلت أسأل حكاها سيبويه **وقال الزمخشري:** هي لغة قريش يقولون: سلت تسال وهما يتسايلان انتهى. وينبغي أن يتثبت في قوله إنها لغة قريش لأن ما جاء في القرآن من باب السؤال هو مهموز أو أصله الهمز كقراءة من قرأ: وسلوا الله من فضله إذ لا يجوز أن يكون من سال التي عينها واو إذ كان يكون ذلك وسلوا الله مثل خافوا الأمر فيبعد أن يجيء ذلك كله على لغة غير قريش وهم الذين نزل القرآن بلغتهم إلا يسيراً فيه لغة غيرهم ثم جاء في كلام الزمخشري: وهما يتسايلان بالياء وأظنه من الناسخ وإنما هو يتساولان بالواو فإن توافقت النسخ بالياء فيكون التحريف من الزمخشري وعلى تقدير أنه من السؤال فسائل اسم فاعل منه وتقدم ذكر الخلاف في السائل من هو وقيل: سال من السيلان ويؤيده قراءة ابن عباس: سال سايل.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «سأل» بإظهار الهمزة. وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «سال» بتخفيف الهمزة ألفا قال في الكشاف: وهي لغة قريش وهو يريد أن قريشاً

قد يخففون المهموز في مقام النقل وليس ذلك قياساً في لغتهم بل لغتهم تحقيق الهمزة ولذلك قال سيبويه وليس ذا بقياس مُتَلَبَّبٌ، أي مطرد مستقيم، وإنما يحفظ عن العرب قال: ويكون قياساً متلئباً إذا اضطر الشاعر قال الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعِي فَزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعِ
يريد لا هنَّاك بالهمز، وقال حسان:

سَأَلْتُ هُدَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ ضَلَّتْ هُدَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ

يريد سألو رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إباحة الزنى. فهؤلاء ليس لغتهم سال ولا يسال وبلغنا أن سلت تسال لغة. اهـ. فجعل إبدال الهمز ألفاً للضرورة مطرداً ولغير الضرورة يسمع ولا يقاس عليه فتكون قراءة التخفيف سماعاً وذكر الطيبي عن أبي عليٍّ في الحجة أن من قرأ «سال» غير مهموز جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة مثل: قال وخاف وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع من يقول: هما متساولان وقال في الكشف: يقولون «أي أهل الحجاز» سلت تسال وهما يتسايلان أي فهو أجوف يائي مثل هاب يهاب وكل هذه تلتقي في أن نطق أهل الحجاز «سال» غير مهموز سماعي وليس بقياس عندهم وأنه إما تخفيف للهمزة على غير قياس مطرد وهو رأي سيبويه وإما لغة لهم في هذا الفعل وأفعال أخرى، وجاء هذا الفعل أجوف واوياً كما هو رأي أبي عليٍّ أو أجوف يائياً كما هو رأي الزمخشري وبذلك يندحض تردد أبي حيان في جعل الزمخشري قراءة «سال» لغة أهل الحجاز إذ قد يكون لبعض القبائل لغتان في فعل واحد وإنما اجتلب هنا لغة المخفف لثقل المفتوح بتوالي حركات قبله وبعده وهي أربع فتحات.

قَالَ تَجَالِي: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ

سَنَةٍ ﴾ [الجن: ٤]

القراءات: «تعرج» قرأ الكسائي بياء التذكير والباقون بياء التأنيث.

التوجيه: قراءة التاء لمراعاة تأنيث لفظ الملائكة، وقراءة الياء تفيد أن الملائكة ليسوا إنثاءً.

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠]

القراءات: «ولا يسأل»: قرأ أبو جعفر والبزي بخلف عنه بضم الياء وقرأ الباقر بفتح الياء وهو الوجه الثاني للبزي.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «لا يسأل» بفتح الياء، وفيه وجوه.

أحدهما- أن يكون التقدير: لا يسأل حميم عن حميمه فحذف الجار وأوصل الفعل الثاني- لا يسأل حميم حميمه كيف حاله ولا يكلمه لأن لكل أحداً يشغله عن هذا الكلام. الثالث- لا يسأل حميم حميماً شفاعاً ولا يسأل حميم حميماً إحساناً إليه ولا رفقاً به «المسألة الثانية» قرأ ابن كثير: ولا يُسأل بضم الياء والمعنى لا يسأل عن حميمه ليتعرف شأنه من جهته كما يتعرف خبر الصديق من جهة صديقه وهذا أيضاً على حذف الجار.

قال الضراء: أي لا يقال لحميم أين حميمك ولست أحب هذه القراءة لأنها مخالفة لما أجمع عليه القراء.

وقال الألويسي: «وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا» أي لا يسأل قريب مشفق قريباً مشفقاً عن حاله ولا يكلمه لابتلاء كل منهم بما يشغله عن ذلك أخرجه ابن المنذر وعبد بن حميد عن قتادة وفي رواية أخرى عنه لا يسأله عن حاله لأنها ظاهرة وقيل: لا يسأله أن يحمل عنه أوزاره شيئاً ليأسه من ذلك وقيل لا يسأله شفاعاً وفي البحر لا يسأله نصره ولا منفعته لعلمه أنه لا يجد ذلك عنده ولعل الأول أبلغ في التهويل وأياً ما كان فمفعول «يسأل» الثاني محذوف وقيل «حميماً» منصوب بنزع الخافض أي لا يسأل حميم عن حميم وقرأ أبو حيوة وشيبة وأبو جعفر والبزي بخلاف عن ثلاثتهم: «وَلَا يَسْأَلُ» مبنياً للمفعول أي

لا يطلب من حميمٍ حميمٌ ولا يكلف إحضاره أو لا يسأل منه حاله وقيل لا يسئل ذنوب حميمة ليؤخذ بها.

وقال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله «وَلَا يَسْأَلُ» فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار سوى أبي جعفر القارئ وشيبة بفتح الياء وقرأه أبو جعفر وشيبة «وَلَا يُسْئَلُ» بضم الياء يعنى: لا يقال لحميم أين حميمك، ولا يطلب بعضهم من بعض، والصواب من القراءة عندنا فتح الياء بمعنى لا يسأل الناس بعضهم بعضاً عن شأنه لصحة معنى ذلك ولإجماع الحجة من القراء عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان، ولا وجه لتصويب إحدهما دون الأخرى.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿يُبْصِرُونَهُمْ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [الْعَنْجَبِيُّ: ١١]

القراءات: «يومئذ»: قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم وقرأ الباقر بكسرهما.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأ الجمهور بكسر ميم «يومئذ»، على أن «يوم» مجرور بإضافة «عذاب الله»، وقرأ نافع والكسائي بفتح الميم على بناءه لإضافة «يوم» إلى «إذ»، وهي اسم غير متمكن، والوجهان جائزان.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿نَزَاعَةَ لِلشَّوَى﴾ [الْعَنْجَبِيُّ: ١٦]

القراءات: «نزاعة» قرأ حفص بالنصب وقرأ الباقر بالرفع.

التوجيه: قال الرازي: قرئ قوله «نزاعة» بالرفع وفي سبب هذا الارتفاع وجوه:

الأول- أن تجعل الهاء في «أنها» عماداً أو تجعل لظى اسم إن ونزاعة خبر إن كأنه قيل إن لظى نزاعة. والثاني- أن تجعل الهاء ضمير القصة ولظى مبتدأ ونزاعة خبراً وتجعل الجملة خبراً عن ضمير القصة. والتقدير: إن القصة لظى نزاعة للشوى.

والثالث- أن ترتفع على الظم والتقدير: إنها لظى وهي نزاعة للشوى وهذا قول الأخص والفراء والزجاج. وأما قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه: أحدها- قال الزجاج: إنها حال مؤكدة كما قال ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فَاطِمَةُ: ٣١] وكما يقول: أنا زيد معروفًا. اعترض أبو علي الفارسي على هذا وقال حملة على الحال بعيد لأنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال.

فإن قلت: في قوله «لظى» معنى التلطي والتلهب فهذا لا يستقيم لأن لظى اسم علم لماهية مخصوصة والماهية لا يمكن تقييدها بالأحوال إنما الذي يمكن تقييده بالأحوال هو الأفعال فلا يمكن أن يقال: رجلاً حال كونه عالماً! ويمكن أن يقال رأيت رجلاً حال كونه عالماً. وثانيها- أن تكون لظى اسماً لنار تتلطي تلطياً شديداً فيكون هذا الفعل ناصباً لقوله «نزاعة». وثالثها- أن تكون منصوبة على الاختصاص والتقدير إنها لظى أعنيها نزاعة للشوى. وقال القرطبي: قرئ نزاعة بالرفع والنصب، قرأ أبو جعفر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر عنه والأعمش وأبو عمرو وحمة والكسائي «نزاعة» بالرفع. وروى أبو عمرو عن عاصم «نزاعة بالنصب»، فمن رفع فله خمسة أوجه: أحدها: أن تجعل (لظى) خبر (إن) وترفع (نزاعة) بإضمار هي، فمن هذا الوجه يحسن الوقف على (لظى). والوجه الثاني أن تكون (لظى) و(نزاعة) خبر لـ (إن). كما تقول إنه خلق مخلصاً والوجه الثالث: أن تكون (نزاعة) بدلاً من (لظى) و(لظى) خبر (إن). والوجه الرابع: أن تكون (لظى) بدلاً من اسم (إن) و(نزاعة) خبر (إن). والوجه الخامس: أن يكون الضمير في (إنها) للقصة، و(لظى) مبتدأ و(نزاعة) خبر الابتداء والجملة خبر (إن). والمعنى: أن القصة والخبر لظى نزاعة للشوى. ومن نصب (نزاعة) حسن له أن يقف على (لظى) وينصب (نزاعة) على القطع من (لظى) إذ كانت نكرة متصلة بمعرفة. ويجوز نصبها على الحال المؤكدة، كما قال: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ويجوز أن تنصب على معنى أنها تتلطي نزاعة، أي في حال نزاعها للشوى. والعامل فيها ما دل عليه الكلام من معنى التلطي. ويجوز أن يكون حالاً،

على أنه حال للمكذبين بخبرها. ويجوز نصبها على القطع، كما تقول: مررت بزيد العاقلِ
الفاضلِ فهذه خمسة أوجه للنصب أيضًا.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ [المعارج: ٣٢]

القراءات: «لأماناتهم» قرأ ابن كثير بحذف الألف التي بعد النون على التوحيد
والباقون بإثبات الألف على الجمع

قال ابن عاشور: قرئ لأماناتهم بصيغة الجمع وقرئ بالإفراد «لأمانتهم»، والمراد
الجنس وقال د. محمد سالم محيسن: قرئ بالإفراد لإرادة الجنس، وقرئ بإثبات الألف على
الجمع لإرادة الأنواع.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣]

القراءات: «بشهاداتهم» قرأ حفص ويعقوب بإثبات ألف بعد الدال على الجمع وقرأ
الباقون بحذف الألف على التوحيد.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «بشهاداتهم» على الجمع، وعلى الإفراد، قال الواحدي:
والإفراد أولى لأنه مصدر فيفرد كما تفرد المصادر وإن أضيف لجمع كقوله «إن أنكر
الأصوات لصوت الحمير»، ومن جمع ذهب إلى اختلاف الشهادات وكثرة ضروبها فحسن
الجمع من جهة الاختلاف، وأكثر المفسرين قالوا: يعنى الشهادات عند الحكام يقومون
بها بالحق ولا يكتُمونها وهذه الشهادات من جملة الأمانات إلا أنه تعالى خصها من بينها
إبانةً لفضلها لأن في إقامتها إحياء الحقوق وفي تركها إبطالها وتضييعها. وروى عطاء عن
ابن عباس قال: يريد الشهادة بأن الله واحد لا شريك له.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «بشهاداتهم» بصيغة الإفراد وهو اسم جنس يعم
جميع الشهادات التي تحملوها وقرأ حفص ويعقوب «شهاداتهم» بصيغة الجمع وذلك
على اعتبار جمع المضاف إليه.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿ فَذَرَهُمْ يَحُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلْقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ﴾ [المعارج: ٤٢]

القراءات: «يلاقوا» قرأ أبو جعفر «يلقوا» بفتح الياء وإسكان اللام بلا ألف وفتح القاف وقرأ الباقر «يلاقوا» بضم الياء وفتح اللام وإثبات الألف وضم القاف.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «يلاقوا» بألف بعد اللام من الملاقاة وقرأه أبو جعفر بدون ألف من اللقاء. واللقاء: مجاز على كل تقدير، فعلى قراءة الجمهور هو مجاز من جهتين لأن اليوم لا يلقي ولا يلقي وعلى قراءة أبي جعفر وهو مجاز من جهة واحدة لأن اللقاء إنما يقع بين الذوات.

قلت: وهذا التوجيه يذكر أيضاً عند قوله تعالى ﴿ فَذَرَهُمْ حَتَّى يُلْقُوا ﴾ في سورة الطور

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَانَهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفُضُونَ ﴾ [المعارج: ٤٣]

القراءات: «نصب» قرأ ابن عامر وحفص بضم النون والصاد وقرأ الباقر بفتح النون وإسكان الصاد.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «نصب» بفتح النون، والنصب كل شيء نُصِبَ والمعنى كأنهم إلى عَلمٍ لهم يسبقون «والقراءة الثانية» نصب بضم النون وسكون الصاد وفيه وجهان: أحدهما- النصب والنصب لغتان مثل الضَّعْف والضَّعْف، وثانيهما- أن يكون جمع نصب كَشَقْف جمع شَقَف.

قلت: القراءة المتواترة بضم النون وضم الصاد، وأمّا قراءة إسكان الصاد مع ضم النون فليست بمتواترة.

وقال الألوسي: وقرأ الجمهور: «نَصْب» بفتح النون وسكون الصاد وهو اسم مفرد فقيل الصنم المنصوب للعبادة أو العلم المنصوب على الطريق ليهتدي به السالك وقال

أبو عمرو: هو شبكة يقع فيها الصيد فيسارع إليها صاحبها مخافة أن ينفلت الصيد وقيل: ما ينصب علاوة لنزول الملك وسيره

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿ قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّمَا عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مِنْ لَمَزِيدِهِ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ إِلَّا خَسَارًا ﴾

[نُجَّ: ٢١]

القرءات: «ولده» قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بضم الواو الثانية وإسكان اللام والباقون بفتح الواو واللام.

التوجيه: قد مضى الكلام في كلمة «ولده» عند الكلام على قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ [بَرَاءة: ٨٨].

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرْنَ إِيَّاهِمْ وَلَا نَذَرْنَ وَدًا وَلَا سَوَاعًا ﴾ [نُجَّ: ٢٣]

القرءات: «ودًا»: قرأ نافع وأبو جعفر بضم الواو والباقون بفتحها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «ودًا» بضم الواو وفتحها، قال الليث بفتح الواو صنم كان لقوم نوح، وبضم الواو صنم لقريش، وبه سمي عمرو بن عبد ود، قال الرازي: على قول الليث وجب ألا يجوز هاهنا قراءة «ود» بالضم لأن هذه الآيات في قصة نوح لا في أحوال قريش. قلت: هذه التفرقة لا دليل عليها، والعرب كما ذكر ابن عاشور: منهم من يضم واو هذه الكلمة ومنهم من يفتحها، فهما لغتان للعرب في هذا الاسم، وهو اسم أعجمي يتصرف فيه العرب كيف شاءوا. كما أنه لا مانع من مشابهة اسم صنم قريش لصنم قوم نوح، ولعل الشيطان هو الذي أوحى لقريش بهذا الاسم كما أضل قوم نوح بالتصوير.

وقال الألويسي: وأخرج عبد بن حميد أبي مطهر عن أبي جعفر، أنه ذكر ودًا فقال: كان رجلاً مسلماً وكان محبباً في قومه فلما مات عسكروا حول قبره في أرض بابل وجزعوا عليه فلما رأى إبليس جزعهم تشبه في صورة إنسان ثم قال: أرى جزعكم على هذا فهل لكم

أن أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه به، قالوا: نعم فصور لهم مثله فوضعه في ناديهم فجعلوا يذكرونه به فلما رأى ما بهم من ذكره قال: هل لكم أن أجعل لكم في منزل كل رجل منكم تمثالاً مثله فيكون في بيته فيذكر به، فقالوا: نعم ففعل فأقبلوا يذكرونه به وأدرك أبناءهم فجعلوا يرون ما يصنعون به وتناسلوا ودرس أمر ذكرهم إياه حتى اتخذوه إلهاً يعبدونه من دون الله تعالى فكان أول من عبد غير الله تعالى في الأرض وداً.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]

القرئات: «خطيئاتهم» قرأ أبو عمرو بفتح الخاء والطاء وألف بعدها وبعد الألف ياء بعدها ألف مع ضم الهاء جمع تكسير، وقرأ الباقون بفتح الخاء وكسر الطاء وبعدها ياء ساكنة مديه بعدها همزة مفتوحة ممدودة وبعدها تاء مكسورة مع كسر الهاء جمع بالألف والتاء.

التوجيه: قال القرطبي: وقرأه أبو عمرو «خطاياهم» على جمع التكسير، الواحدة خطية وكان الأصل في الجمع خطائي على فعائل، فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء، لأن قبلها كسرة ثم استثقلت والجمع ثقيل وهو معتل، مع ذلك، فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة الأولى ياءاً لخفائها بين الألفين وقرأ الباقون «خطيئاتهم» على جمع السلامة. قال أبو عمرو: قومٌ كفروا ألف سنة فلم يكن لهم إلا خطيات؟! يريد الخطايا أكثر من الخطيات. وقال قوم خطايا وخطيات واحد جمعان مستعملات في الكثرة والقلة واستدلوا بقوله تعالى: «ما نفدت كلمات الله».

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «خطيئاتهم» بصيغة جمع خطيئة بالهمزة وقرأه أبو عمرو وحده «خطاياهم» جمع خطية بالياء المشددة مدغمة فيها الياء المنقلبة عن همزة للتخفيف.

قلت: هما قرأتان متواترتان، فعلى القول بأن الخطيات والخطايا واحد، فلا إشكال،

وعلى القول بالفرق، وهو الأشهر، فنقول: قراءة «خطيئاتهم» تدل على عقابهم ومؤاخذتهم على ذنوبهم ومخالفاتهم التي هي دون الشرك، وقراءة «خطاياهم» تدل على عقابهم على شركهم، فالقراءتان متكاملتان تدل على مؤاخذة الكافر على الفروع كما يُعاقب على الشرك.

